ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة المصرية يعد خطوة هامة فى طريق تحقيق التنمية والإنطلاق الإقتصادى ومعالجة كافة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات، حيث نالت الإصلاحات الجريئة التى إتخذتها الحكومة منذ نوفمبر ٢٠١٦ رضا وإستحسان المجتمع الدولى، وجذب العديد من المستثمرين.

وتعكس موازنة العام المالى القادم ٢٠١٨/٢٠١٧ بشائر الإصلاح الاقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية والتي تبنى على المشاركة والمصارحة بأهم التحديات وسبل مواجهتها بشكل جذري، وتحقيق فائض أولى لأول مرة خلال العشر سنوات الماضية، وذلك من خلال تطبيق برنامج إصلاح إقتصادى وإجتماعى شامل بما يحقق نمو مرتفع ومستدام وتشغيل لائق وحماية إجتماعية تتميز بالكفاءة والعدالة؛ بالإضافة إلى إستهداف الحفاظ على معدلات مرتفعة للإستثمارات الحكومية لتطوير البنية الأساسية، وإستكمال تنفيذ المشروعات القومية التنموية التى تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة وآفاق للتنمية وتبنى سياسات مالية وضريبية وشفافة جاذبة للإستثمار، والإرتقاء ببرامج الحماية الإجتماعية وتطويرآليات إستهداف الدعم للوصول للفئات الأولى بالرعاية. أما بالنسبة لأهم ملامح تقديرات الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فتبلغ تقديرات الإيرادات العامة نحو ٨٣٤,٦ مليار جنيه، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ١٢٠٧ مليار جنيه. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة نحو ٣٧١ مليار جنيه (٩,٠% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز بلغ نحو ١٢,٥% خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

وقد إنعكست نتائج برنامج الإصلاح الإقتصادي على عدد من المؤشرات الاقتصادية بشكل إيجابى؛ علي النحو التالي:

تحسن عجز الميزان التجارى بنحو ٨,٤% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل العام المالى السابق بسبب زيادة متحصلات الصادرات وإنخفاض مدفوعات الواردات.

تطور إيجابى فى مؤشر مديرى المشتريات[1] والذى بلغ نحو ٤٨,٩ فى أغسطس ٢٠١٧ (ولكنه لا يزال أقل من مستوى ٥٠), مقابل ٤١,٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ قبيل تحرير أسعار الصرف مدعوماً بتزايد طلبات التصدير الجديدة.

ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣٦,٠ مليار دولار (يغطي ٧,٥ أشهر من الواردات) فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٥,٥ مليار دولار (يغطي ٣,٣ أشهر من الواردات) في نهاية يوليو ٢٠١٦. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

إستمر معدل البطالة فى التراجع محققاً ١١,٩٨% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، مقابل ١٢,٥% خلال نفس الفترة من العام السابق. وهو ما يعكس خلق نحو ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنوياً.

كما إنعكست الإصلاحات الأخيرة التى نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الأداء المالى بشكل إيجابى لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ليسجل نحو ٩,٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ (مسجلاً حوالى ٣٢٣,٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١,٥% (٣١١,٠ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق)، وذلك فى ضوء تنامى الإيرادات وتنوعها لتحقق معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢,١% للأول و٢٠,٢% للأخير. وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط

١/ يعكس مؤشر مديرى المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعى ويعتمد في الأساس على عدة مكونات فى عملية التقييم ومنها؛ التطور فى عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التى تعبر عن تقييم النشاط الإقتصادى بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين.

الإقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل بنحو ٢٢,١%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة المبيعات بنحو٥٢%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧,٦% ليحقق نحو ٤٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ١,٥% لتحقق نحو ٤١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ٢٨,٥% محققا ٦١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤,٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع **معدل النمو السنوى للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ٣٨,٧% مسجلا ٢٩٤٠,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٣٩,٤% (٢٩٢٠,٢ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى** بشكل كبير محققاً ٢٣٦% ليسجل قيمة موجبة للشهر الثالث على التوالى - منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ١٣٩,١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ١٧٤,٥% (٦٥,١ مليار جنيه) في يونيو ٢٠١٧. كما ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية بـ** ٢٦,١% مسجلاً ٢٨٠١,٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٠,٩% (٢٨٥٥,١ مليار جنيه) في يونيو ٢٠١٧.

على نحو آخر، فقد حقق **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** نحو ٣١,٩% فى شهر أغسطس ٢٠١٧ مقابل ٣٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٥,٥% فى أغسطس ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تباطؤ معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤١,٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، و٤٢,٣% خلال يوليو ٢٠١٧، (خاصة ارتفاع أسعار الخضراوات بـ٢٩,٣%، والفاكهة بـ٣٩,٦%، واللحوم والدواجن بـ٤٦,٣%، والأسماك والمأكولات البحرية بـ٤٩,١%) وثبات إرتفاعات معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق. وقد حقق معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٢,٥% مقارنة بـ١٤,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٩,٢٥%.

بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧,٩% من الناتج المحلى).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١٣,٧ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدره ٢,٨ مليار دولار (-٠,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٥,٦ مليار دولار (-٦,٦% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أكبر قدره ١٩,٨ مليار دولار (-٥,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٩,٠ مليار دولار (١٢,٣% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ٢١,٢ مليار دولار (٦,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة.

إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** بـ٤٤,٩% ليصل إلى ٠,٧٨ مليون سائح خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٠,٥٣ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤,٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣,٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤,٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١,٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابى فى معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١,٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج** معدل نمو ربع سنوى بنحو ١٥,١% ليسجل متوسط ١٨٩,٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٩,٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٧٦,٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٥٧,٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٢٤,٥% ليسجل متوسط ٢١٨,٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠,١% خلال الربع الثالث من العام المالى السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٣,٨% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٤%، مقارنة بـ٥,٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٢,٤% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١٧,٠%خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدربـ٧,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٠ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧٢,٤% (معدل مساهمة بنحو٧,٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٤٧,٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١٠,٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام ايجابى يقدر بنحو ١,٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2017/2016 -2011/2010 يوليو-مارس)

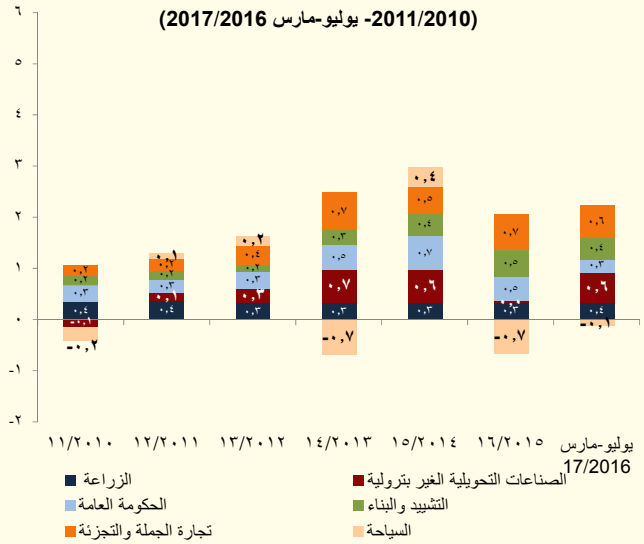

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2017/2016 -2011/2010 يوليو-مارس)

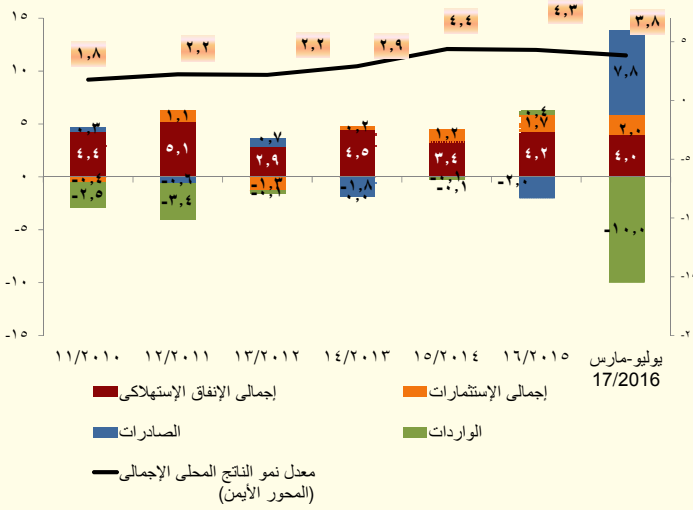

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة** والذى حقق معدل نمو قدره ٤,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٤,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٠٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ٨,٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى قدره ٢,٩% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٤,٣% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). كما حقق **قطاع الاتصالات** معدل نمو سنوى قدره ٩,٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٤,٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام إيجابى لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٩,٦% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما تراجع **قطاع السياحة** ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦,٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٩,٥% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٣٢٣,٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١,٥% (٣١١,٠ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥). وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢,١% للأول و٢٠,٢% للأخير.

العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٧/١٦	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٦/١٥
٣٢٣,٧ مليار جنيه (٩,٥% من الناتج المحلى)*	٣١١,٠ مليار جنيه (١١,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٤٧١,٠ مليار جنيه (١٣,٨% من الناتج المحلى)	٣٥٦,٦ مليار جنيه (١٣,٢% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٧٨٧,١ مليار جنيه (٢٣,١% من الناتج المحلى)	٦٥٤,٩ مليار جنيه (٢٤,٢% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٣٤٠٧,٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٢٤٦,٥ مليار جنيه فى ضوء زيادة المكمش والتضخم عن التقديرات السابقة.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

حققت جملة الإيرادات نحو ٤٧١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، لترتفع بنحو ١١٤,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٢,١%، مقابل نحو ٣٥٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٣٥٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨٩,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٣,٣% مقابل ٢٦٨,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٤% لتحقق ١١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٣٢,٠%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل بنحو ٢٢,١% ومن ضريبة المبيعات بنحو ٥٢,٠%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧

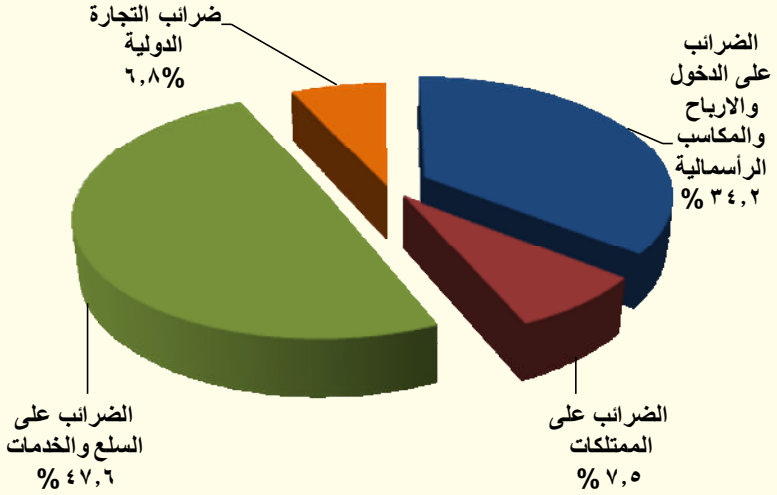

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٧,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٣%) لتحقق ١٢٢,٥ مليار جنيه (٣,٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٤,٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٤,٤ مليار جنيه) بنسبة ١٩,٥% لتحقق نحو ٣٢,٥ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧,٨ مليار جنيه) بنسبة ٦٣,٩% لتحقق ٢٠ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠,٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٢,١% لتحقق ٤٤ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤٧,١ مليار جنيه (بنسبة ٣٨,٢%) لتحقق نحو ١٧٠,٣ مليار جنيه (٥% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦٦,١% لتحقق ٨٤,٦ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٣,٨% لتحقق نحو ١٦ مليار جنيه.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١٨,٨% لتحقق نحو ٤٩,٨ مليار جنيه.

- **ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ٧,١%) لتحقق ٢٦,٧ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى).**

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧,٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣,٨% لتحقق نحو ٢١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ وقد ارتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٤,٥ مليار جنيه لتحقق ٢٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٩,٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ٢٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٧% لتحقق نحو ١١٢,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٨٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٧٠ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٢ مليار جنيه بنسبة ٤٥,٩% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة ٧٥,٩%) لتحقق نحو ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ١٤ مليار جنيه (بنسبة ١١٤,٦%) لتحقق ٢٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٢,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، كما إرتفعت العوائد من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ١,١ مليار جنيه (بنسبة ٦٨,٣%) لتحقق ٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[٣] خلال شهر الدراسة.

وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٩% لتحقق نحو ٢٤,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٦,٩% لتحقق ١٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ١٥,٧ مليار جنيه لترتفع بنسبة بسيطة قدرها ٠,٧% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠,٦ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

٣/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

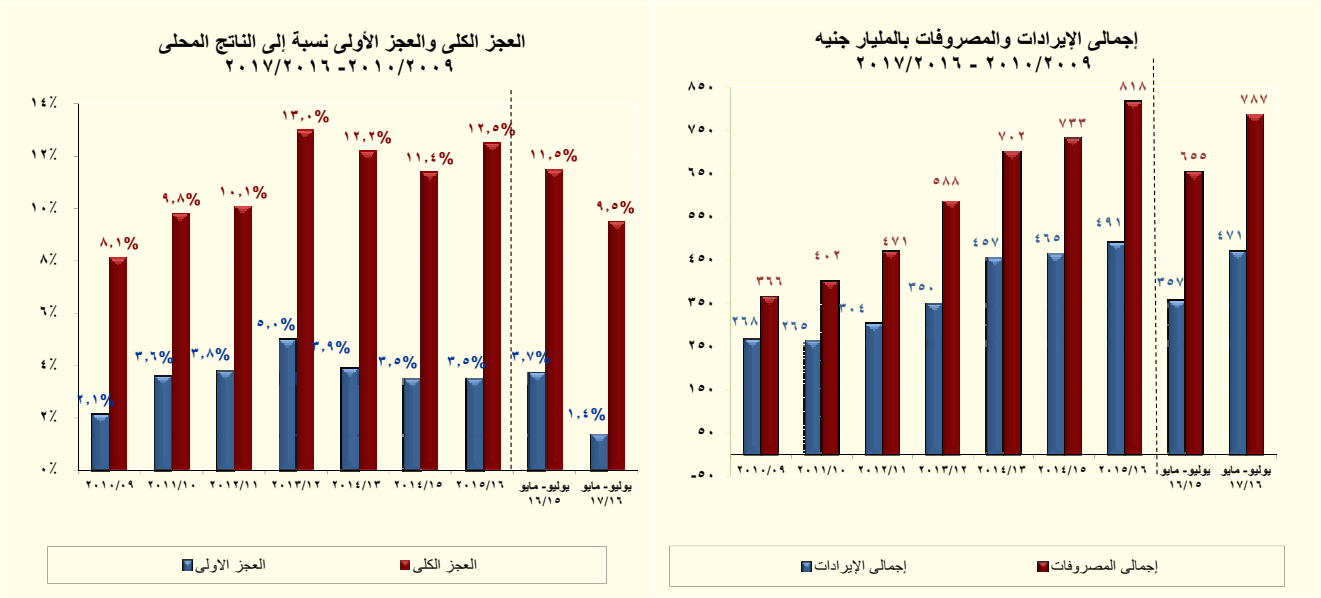

*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٧٨٧,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣,١% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٠,٢% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٢,٨% لتبلغ نحو ١٩٠ مليار جنيه (٥,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٣,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٥%) ليحقق نحو ٢٩,٩ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٣١,٩% لتصل إلى ٢٧٧ مليار جنيه (٨,١% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٣٩,٤ مليار جنيه (٥,٣% من الناتج المحلى)، بنسبة ٢٨,١% ليسجل ١٧٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بـ١٤٠,٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٤١,٦% محققاً نحو ١١٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨٣,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٣٨,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٤٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤٠,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٧,٩ مليار جنيه بنسبة ١٦% ليحقق نحو ٥٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٤,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

تم التوسع في برامج الحماية الإجتماعية للتخفيف من أثار إرتفاع معدل التضخم. ويشمل ذلك التوسع في حجم وتغطية برامج التحويلات النقدية (تكافل وكرامة)، وزيادة مخصصات البطاقات الذكية الغذائية من ١٥ جنيه في شهر يونيو ٢٠١٥ إلى ٥٠ جنيه للشخص الواحد في يوليو ٢٠١٧.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١٣,٦ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٨,٥% ليسجل نحو ٦١,٢ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ٤٩,٤ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ٨% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛

أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩,٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١,٤% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠,٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦,٣ مليار جنيه بنسبة ٥,٦% لتسجل ٤٩١,٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥,٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦,٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥,٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣,٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١,٥% (٩١,٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤,٣% (٧٦,٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨,٥% (١٠٢,٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢,٦% (نحو ٦٨% من المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣,٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٤/٢٠١٥، و٩٥ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١,٥% أي بزيادة ٨٤,٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣,٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩,٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠,٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣,٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨,٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال

عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩,٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢,٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١,٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة ٥,٥% عن العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧,٩% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٩٠,٩ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

  ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.
- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٧٣,٩ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٧ (٣٩,٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥,٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٢,٢ مليار دولار (١٧,١% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤,٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

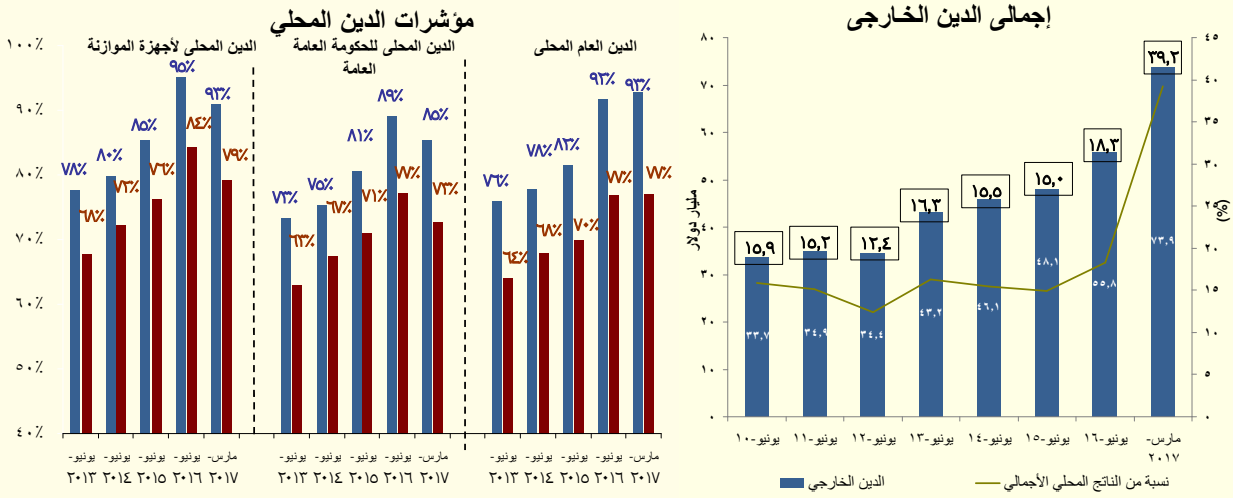

المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع **معدل النمو السنوى للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ٣٨,٧% مسجلاً ٢٩٤٠,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٣٩,٤% (٢٩٢٠,٢ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى** بشكل كبير محققاً ٢٣٦% ليسجل قيمة موجبة للشهر الثالث على التوالى - منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ١٣٩,١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ١٧٤,٥% (٦٥,١ مليار جنيه) في يونيو ٢٠١٧. كما ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية بـ** ٢٦,١% مسجلا ٢٨٠١,٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٠,٩% (٢٨٥٥,١ مليار جنيه) في يونيو ٢٠١٧.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بشكل متباطئ ليسجل ١٥% (محققا ١٩٥٢,٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩,٩% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد انخفض معدل النمو السنوى بشكل متباطئ **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ايضاً ليصل إلي ٥٨,٧% (ليحقق ١٤٨,٣ مليار جنيه) خلال يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٥٩,٨% خلال الشهر السابق. وقد حقق معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** ٣٧% ليصل إلى ٩٧٣,٥ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٧,٩% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء انخفاض معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح **لقطاع الأعمال الخاص** ليسجل ٤٥,٧% (محققاً ٧٣١,١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٤٧,٣% خلال الشهر السابق. بينما حقق معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح **للقطاع العائلى** ١٥,٩% (محققاً ٢٤٢,٤ مليار جنيه) خلال يوليو ٢٠١٧، مقابل ١٥,١% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد حقق **صافى الأصول الأجنبية** قيمة موجبة للشهر الثالث على التوالى – منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥- قدرها ١٣٩,١ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٦٥,١ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة موجبة قدرها ٤٣,٩ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٦١,٤ مليار جنيه خلال يونيو ٢٠١٧. كما سجل **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** قيمة موجبة قدرها ٩٥,٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣,٧ مليار جنيه الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** عند ٤٥,٥% محققاً ٢٢٤٢,٥ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٢١٠,٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الغير جارية بالعملة المحلية** ليسجل ٢٨,٣% (محققاً ١٥٥٧,٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٦,٦% خلال الشهر السابق. في الوقت نفسه، سجل معدل النمو السنوى **للودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية** ١١٣,٩% (محققا ٥٣٨ مليار جنيه) خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ١١٩,٥% خلال الشهر السابق. كما انخفض معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية** عند ٩٣,٦% (محققاً ١٤٦,٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٩٧,٧% خلال الشهر السابق.

انخفض معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢٠,٧% (محققاً ٦٩٨,٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٣,٨% خلال الشهر السابق، حيث انخفض معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال يوليو ٢٠١٧ ليسجل ٢٧,٢% (٢٨٧,٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٨,٤% خلال الشهر السابق.

بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال شهر يوليو ٢٠١٧ مسجلاً نحو ١٦,٦% (٤١١ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٠,٨% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٤٣% فى نهاية مايو ٢٠١٧ محققاً ٢٩٧٣,٥ مليار جنيه، مقابل ٤٤,٩% خلال أبريل ٢٠١٧. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٢,٨% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ٥١,٨% فى نهاية مايو ٢٠١٧ مسجلاً ١٤٠٥,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٥٧,٨% خلال أبريل ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية مايو ٢٠١٧ عند ٤٧,٣%. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى يونيو ويوليو ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣٦,٠ مليار دولار (يغطي ٧,٥ أشهر من الواردات) فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٥,٥ مليار دولار (يغطي ٣,٣ أشهر من الواردات) في نهاية يوليو ٢٠١٦. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

على نحو آخر، فقد حقق **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** نحو ٣١,٩% فى شهر أغسطس ٢٠١٧، مقابل ٣٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، ومقارنة بـ١٥,٥% في أغسطس ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تباطؤ معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤١,٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، و٤٢,٣% خلال يوليو ٢٠١٧(خاصة ارتفاع أسعار الخضراوات بـ٢٩,٣%، والفاكهة بـ٣٩,٦%، واللحوم والدواجن بـ٤٦,٣%، والأسماك والمأكولات البحرية بـ٤٩,١%). وثبات إرتفاعات معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المطاعم والفنادق"** لتحقق نحو ٣٥,٠% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٩,٥% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، **و"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق نحو ٤٣,٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٣,٠% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، **و"الرعاية الصحية "** ليحقق نحو ٢١,٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، و**" النقل والمواصلات"** لتحقق نحو ٣٨,٤% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٨,٨% خلال الشهر السابق، ومقابل ٦,٢% فى أغسطس ٢٠١٦، و**"الملابس والاحذية"** لتحقق نحو ٣٠,٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقابل ١٠,٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ و**" الثقافة والترفيه"** لتحقق نحو ٤١,١% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٧,٩% خلال الشهر السابق، ومقابل ١٦,٧% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦.

أما بالنسبة **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد حقق معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٢,٥% مقارنة بـ١٤,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

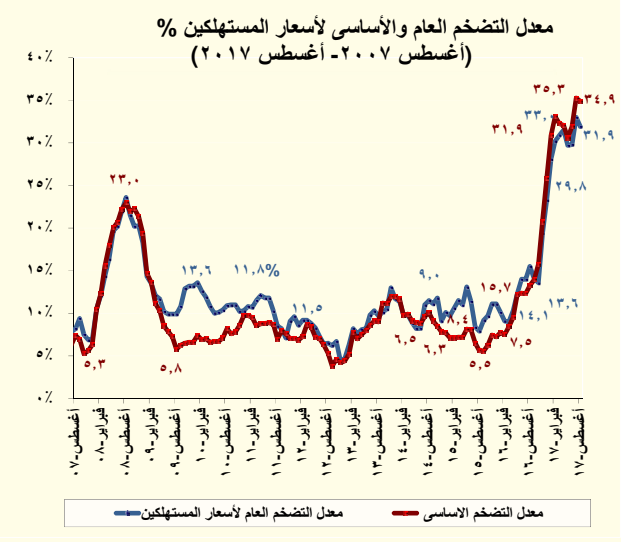

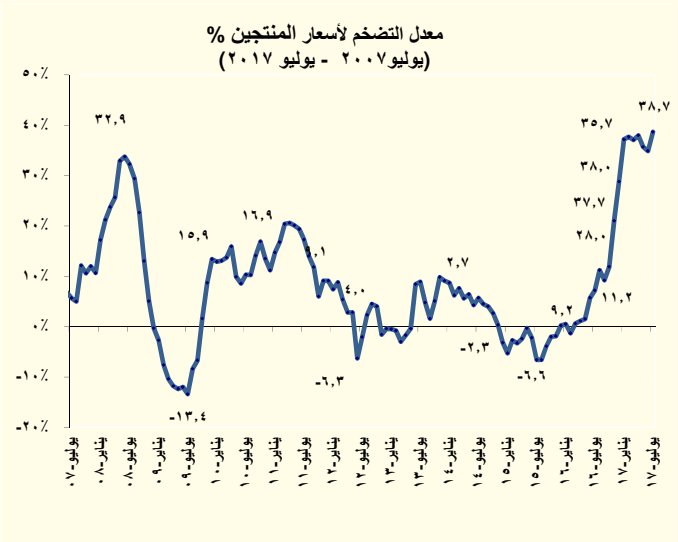

أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية فقد تباطأ محققاً نحو ١,١% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٣,٢% خلال الشهر السابق. حيث حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** نحو ١,١% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقابل ٢,٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١,٦% خلال أغسطس ٢٠١٦. وقد إستقرت معدلات التضخم الشهرية لمعظم المجموعات الرئيسية الأخرى. بينما إرتفع معدل التضخم الشهرى لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز"** لترفع بنحو ٤,٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقابل ٢,١% خلال الشهر السابق ، وإرتفاع معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"النقل والمواصلات"** بنحو ٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقابل إرتفاع أكبر بلغ ١٠,٧% خلال الشهر السابق.

وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation[٤] الذى يصدره البنك المركزى المصرى نحو ٣٤,٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٥,٣% خلال يوليو ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٣,٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو -أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٥,١%، مقابل ١٢,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ٠,٣٢% خلال شهر الدراسة مقابل ٢,٨% خلال الشهر السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند** ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى** ١٩,٢٥%، و**سعر الإئتمان والخصم عند مستوى** ١٩,٢٥%.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٠,١% ليسجل ٧٠٥,٠ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٠٥,٦ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

٤/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

بالإضافة الى ذلك، فقد استقر مؤشر EGX-٣٠ عند ١٣٤١٥,٧٧ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية يوليو ٢٠١٧ والذى بلغ ١٣٤١٩,٣٨ نقطة. كما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١,٠% ليحقق ٦٩٢,٥٥ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٦٩٩,٥٣ نقطة فى نهاية يوليو ٢٠١٧.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٣,٧ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلى) (٩٠% من هذا الفائض تم تحقيقه فور قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، ، مقابل عجز قدره ٢,٨ مليار دولار (-٠,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن فى الميزان الجاري. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٥,٦ مليار دولار (-٦,٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٩,٨ مليار دولار (-٥,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء التطورات الأتيه:

- انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٣٥,٤ مليار دولار (-١٥,٠% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجزاً قدره ٣٨,٧ مليار دولار (-١١,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥,٩% لتحقق ٢١,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٨,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية بـ١٦,٢% لتصل إلي ١٥,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٣,٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة (مما يعكس زيادة تنافسية الصادرات المصرية فور قرار تحرير سعر الصرف)، فضلاً عن إرتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٦,٥ مليار دولار في فترة الدراسة، مقارنة بـ٥,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بـ ٠,٥% لتحقق ٥٧,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٥٧,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

- ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بنحو ٤,٣% ليحقق فائض قدره ٦,٨ مليار دولار (٢,٩% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٦,٥ مليار دولار (١,٩% من الناتج المحلى) في العام المالى السابق، حيث زادت المتحصلات الجارية بـ٧% لتصل إلى ١٦,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٦,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بزيادة إيرادات السياحية والسفر** بنحو١٦,٢% لتسجل ٤,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل -٣,٤% نظراً لإنخفاض متوسط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار الأمريكي بمعدل ١,٩%، وذلك على الرغم من ارتفاع الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٠,٨%.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ١٧,٥ مليار دولار، مقارنة بـ١٦,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وذلك لارتفاع صافى التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٧,٣ مليار

دولار، مقارنة بـ١٦,٧ مليار دولار مدفوعاً بارتفاع تحويلات المصريين بالخارج الي ١٧,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٧,١ مليار دولار خلال العام السابق. كما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ١٤٩,٠ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٠١,٥ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٢٩,٠ مليار دولار (١٢,٣% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٢١,١ مليار دولار (٦,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ٧,٩ مليار دولار (٣,٤% من الناتج المحلى)، مقابل ٦,٩ مليار دولار (٢,٠% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء تحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ٤,٠ مليار دولار، مقابل ١,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٦,٠ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١,٣ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٤٩٧,٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ١٠,٠ مليار دولار. كما قامت الحكومة المصرية بإصدار سندات بالخارج خلال الفترة التى اعقبت تحرير سعر الصرف بلغت استثمارات الاجانب فيها نحو ٦,٨ مليار دولار.
- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى** لتسجل تدفقات للداخل بنحو ٥,٢ مليار دولار (-٦٦,٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٥,٦ مليار دولار (٤,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، حيث حققت الأصول و الخصوم الاخري صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢,٥ مليار دولار، مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٥ مليار دولار وجاء ذلك في ضوء زيادة الأصول الأجنبية للبنوك مع توافر الموارد بالنقد الأجنبي في اعقاب قرار تحرير سعر الصرف حيث بلغت الزيادة في أصول البنوك نحو ٩,٥ مليار دولار في حين اقتصرت الزيادة في التزاماتها علي ١,٤ مليار دولار. وساعد تحرير سعر الصرف في تحرير الموارد لدفع جزء من المتأخرات المتراكمة لشركات النفط الدولية التي تبلغ حالياً ٢,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦.
- ارتفاع **صافى التغير على التزامات البنك المركزى** تجاه العالم الخارجى ليصل الي ٥,٨٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٨,١٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة .

§ سجل **بند السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٦ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٤,١٥ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة.

§ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** بـ٤٤,٩% ليصل إلى ٠,٧٨ مليون سائح خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٠,٥٣ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** بنحو ١٩٥,٥% ليصل إلى ٧,٧ مليون ليلة خلال شهر يوليو ٢٠١٧ ، مقابل ٢,٦ مليون ليلة خلال نفس الشهر من العام السابق.